ASJP Algerian Scientific Journal Platform
مجلة دفاتر مخبر الشعرية الجزائرية
ISSN : 1112-9727 EISSN : 2676-1661
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/459

المجلد: **08**، العدد: **02 (2023)** ص 33 - 41

أثر تعدد الأوجه الإعرابية في الشواهد الشعرية في مصنفات ابن السيد الأندلسي(522هـ)

The impact of the multiplicity of syntactic aspects in the poetic evidences, fixing the imbalance of Ibn al-Sayyid al-Andalusi (522 AH)

محمد زهار *
كلية الآداب واللغات
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر
ص ب 166 اشبيليا، 28000، المسيلة الجزائر
Mohammed.zehar@univ-msila.dz

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2023/01/21
تاريخ القبول:
2023/08/31

الكلمات المفتاحية:
- ✓ الحركة الإعرابية
- ✓ الإعراب
- ✓ توجيه المعنى
- ✓ الشروحات

الملخص:

لقد استمد اللغويون القوانين النحوية التي تنظم اللغة من خلال مختلف الشواهد الشعرية ،وقد كانت الأساس في بناء "جلّ القضايا النحوية لذلك اعتمدوا الشواهد و النصوص الشعرية،و جعلوها أصلا من أصول النحو السماعية حيث عوّل عليها النحاة المشارقة ،وأهل الأندلس في مختلف الحقب الزمنية ،و اخترت نماذج من شروحات ابن السيد ،مبيّنا طريقة توجيهه معاني النصوص،و اختياره المناسب منها ثم الوقوف عند ظاهرة تعدد الأوجه الإعرابية،و أثرها في توجيه الدلالة اللغوية ،و كذا موقفه منها في القرن الخامس للهجرة، و هي فترة تاريخية مهمة في الحياة العلمية الأندلسية، وقد تناولت تلك الشواهد حسب ورود أبواب النحو في المدونات.

Article info

Received
21/01/2023
Accepted
31/08/2023

Keywords:
- ✓ *Syntaxe*
- ✓ *the meaning*
- ✓ *expression*
- ✓ *many positions*

Abstract :

The relationship between syntaxe and meaning is a close relationship asthe validity of one is based on the integrity of the other, and th e multiplicity of the expression leads to a multiplicity of meaning and vice versa, as the meaning in many places leads to directing the expression to a face with which the meaning is correct or elevated. Due to the importance of this relationship, many scholars, in the past and present have been studying it and Demonstrating its importance in guiding texts, especially the texts and readings of expression and Poetry had a share of these studies, and it appeared in the past in several books, including books of grammar when they dealt with poetic evidence, including books dealing with this topic especially what he called the verses of meanings and ***the books by ibn-esseyed-el andalloussi(522H)*** *and it was followed in many positions of the direction of meaning. And study* ***it. . The conclusion included the research fndings and recommendations***

*المؤلف المرسل

1. مقدمة

تنوعت اهتمامات اللغويين و النحاة في بلاد الأندلس في القرن الخامس الهجري ،فاشتغلوا باللغة،وحظي النحو بعناية متميزة ومكانة راقية بينهم فبرعوا في تلقينه،و تبسيطه للمتعلمين،ثم التأليف في مختلف قضاياه الدقيقة،فانكب الدارسون بالبحث في مصنفاتهم اللغوية ،وفي شتى فنون اللغة و الأدب،و الوقوف عند الأدلة و الحجج التي قدمتها تلك المدونات،و من أبرز شيوخ الأندلس في القرن الخامس الهجري عالم متميز ،هو شيخ العربية ابن السيد البطليوسي الأندلسي الذي شاعت مصنفاته في التراث العربي،و الأندلسي على وجه الخصوص،فألف في فنون العربية العديد من المصنفات حفلت بها المكتبة العربية ،من النحو،و البلاغة،و النقد،و الفقه،و علم الكلام،وحتى قول الشعر.

تحاول هذه الدراسة الكشف عن فكره اللغوي،،و منهجه في الدرس النحوي و البعد التعليمي الذي انتهجه من خلال طبيعة التحليل النحوي الذي مارسه في شروحه و اختياراته النحوية التي مثلت مرتكزا أساسيا له في الوصول لدلالة المقولات النحوية ،و الشواهد الشعرية من خلال توطيد العلاقة بين مظاهر الإعراب و صلته بالمعاني ،و دور تعدد الأوجه الإعرابية في توجيه معاني الشواهد الشعرية ،و تتضح تلك العلاقة بين ظاهرة الإعراب و الدلالات المنضوية تحت مختلف الأوجه الإعرابية.ولقد عمد ابن السيد على تقليب تلك النصوص و الشواهد الشعرية على مختلف الأوجه الإعرابية ، و ما يفرزه كل وجه إعرابي من توجيه في المعنى، و ما تؤول إليه الشواهد لا يؤدي بالضرورة إلى التناقض في المعنى بل يهدف كل تخريج نحوي إلى معنى جديد يناسب ما يحمله الشاهد من دلالات.و كانت طريقته في تقليب النصوص و الأوجه الإعرابية المحتملة إنما هي لتوليد ما يتضمنه الشاهد من معاني بلاغية خفية . يستنطقها التحليل فقد يذكر روايات متعددة للشاهد الواحد بغرض استنباط أوجه إعرابية أخرى في النصوص مستحضرا مختلف السياقات، و ما يتصل بظروف الشاهد حتى يصل إلى المعنى المراد مستعينا بالدلالات المعجمية التي تسهم في توضيح الغريب لترجيح معنى ،و تبنيه (الخطيب؛ 2006؛ ضوابط الفكر النحو ي،دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بني عليها النحاة آراءهم؛ ص23) و (السامرائي؛ 2001؛ معاني النحو؛ ص20).

و قد فصلت الحديث عن القضايا التي تناولها ابن السيد مرتبا الشواهد حسب ورود أبواب النحو في المدونة منها تعدد أوجه الإعراب في المفعولات ،و النواسخ،ثم تعدد أوجه المعاني في تصريف الأفعال ، و منها ما يجري مجراها في العمل ،كما ناقشت مختلف الشواهد التي عالجت قضايا ضمن المسائل المتفرقة،كالاعتماد على السياقات كالكلمات ، و التراكيب، و الحروف،فاعتنى بتوصيف كل عنصر ،و إعرابه، و بيان دلالته في السياق موضحا منهجه في معالجة تعدد الأوجه الإعرابية ،و أثرها البلاغي .

ومن خلال اطلاعنا اليسير على بعض شروحات ابن السيد لمختلف المصادر التي تناولها نلمس اهتماماته بالتحليل النحوي الذي عدّه كغيره ممن سبقوه في التأليف من أهم الآليات،و الوسائل المنهجية الموصولة لمختلف الدلالات التي تتضمنها الشواهد النحوية وهي تتكامل،و تنسجم مع بقية المستويات الأخرى كالتحليل الصوتي،و الصرفي ،و المعجمي .

إن اللافت للنظر أن الشارح لم يكن يهدف من وراء تلك التحاليل إلى تفسير قواعد النحو المعيارية، و لا العناية فقط بضبط أواخر الكلمات، إنما غرضه استنطاق النصوص،و شرح المنغلق فيها للوصول إلى دقائق المعاني الكامنة وراء النصوص الأدبية،من خلال الكشف عن أوجه الإعراب، مع العناية بمختلف الروابط النحوية التي تتشكل نتيجة تفاعل الوحدات،و الأساليب اللغوية داخل العديد من السياقات المختلفة، مع مناقشة النحويين في العديد من القضايا التي يتعرض لها.

2. ما المقصود بتعدد أوجه الإعراب و ما هي دواعيه :

لما كان من دواعي نشأة النحو شيوع اللحن في أوساط الأعاجم ،و العرب في ضبط أواخر الكلمات من رفع،و نصب ،و جرّ ، عمد النحاة إلى وضع قوانين تصون اللغة،و ذلك بالاهتمام بالحركة الإعرابية ،فأقاموا نظرية العامل،لتبرير نوع الحركة، و لما كانت الحركة الإعرابية دالة عن المعاني ،و هي من سمات و خصائص العربية،انكب النحويون بالبحث عن الحجج،و التأويلات المنطقية التي تفسر طبيعة الحركات عن طريق

القياس،و التعليل،و الإضمار ،و التأ ويل،وهي المسوغات التي استأنس إليها النحاة في الدرس النحوي.فنشأ من جراء ذلك تعدد أوجه ا لإعراب للكلمة في التركيب اللغوي حسب تأويل كل مذهب نحوي ،و تقديره للمحذوف.فتعددت معاني النحو، و تفاوتت الدلالات المترتبة عليه.

و تجمع كتب اللغة، و النحو على أن لأوجه تعدد الإعراب قيمة متميزة في استنطاق النص،و توجيه معانيه،إلا أن بعض المتقدمين الأندلسيين وصف هذه الظاهرة بالخطيرة على الدرس النحوي ،و في ذلك يقول أبو حيان:

"فمتى أمكن حمل الكلام على غير إضمار،و لا افتقار كان أولى من أن نسلك به إضمار ،و افتقار. (أبو حيان؛ 1971؛ البحر المحيط؛ ص12)

أما عن أسباب تعدد أوجه الإعراب فقد أجمع اللغويون،على أنه يعود إما لتعدد لغات ،و لهجات العرب لتعدد المعاني و الأغراض الدلالية من مبدأ أن الحركات جزء متأصل في النظام اللغوي العربي،و قد يكون تعدد أوجه الإعراب إما للقياس على ما هو ضرورة شعرية،أو هو ضرب من التعسف ،و الجدل ،و الصنعة ،و الممارسة الفلسفية.

إن معالجة ظاهرة تعدد أوجه الإعراب من القضايا التي تظهر مقدرة الشارح، و تمكنه من هذا الفن العلوم ،مـــــــــــــــع ربط مسائله بالدلالة و ما تفرزه من معاني دقيقة تخفيـــــــــها التراكيب. (جني، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، 1954، صفحة 323/2)، (جناح؛ 2008؛ معاني النحو؛ ص25)

من ذلك ما نصادفه عند المصنف حين تعرض لقول أبي العلاء:

تَوَهَّمَ كُلُّ سَابِغَةٍ غَدِيرًا فَرَنّقَ يَطْلُبُ الحَلَقَ الدَّخَالَا

بقوله:

"فإن كان أراد مداخلة الحلق بعضها في بعض،فالدّخال صفة للحلق على وجهين:

الأول: أن يكون التقدير :الحلق ذا الدخّال،فحذف المضاف،و أقام المضاف إليه مقامه.

الثاني: أن تجعل المصدر في تأويل اسم المفعول،كأنه أراد بالدخّال الدخال الذي يكون في الورد،و هو أشبه بمراده لذكره الغدير و الشرب،فيجب أن يكون الدخّال صفة لمصدر محذوف،كأنه قال:الشرب الدخّال " (السيد، شرح المختار من لزوميات أبي العلاء،تح،حامد عبد الحميد، 1980، صفحة 107/1) .

3. تعدد أوجه الإعراب في المرفوعات من الأسماء:

قد يطّرد تعدد أوجه الإعراب في الأسماء المرفوعات لما له من أثر في توجيه معاني الشواهد الشعرية،ومن النماذج التي تعرض إليها المصنف مستعينا،و منبها على أن علم النحو أداة لاستكشاف الدلالة الدقيقة ،و ما يكتنف النص من تأويلات ،و معاني ما أورده في قول الشاعر :

طَوَيْتُ الصبَا طيَّ السِّجلِ وَ زَارَنِي زَمَانٌ لَهُ بالشّيْبِ حُكْمٌ و إسْجَالٌ

قال: ".... فإن اعتقدت أن "السجل" الكتاب،كان موضعه الرفع على ما لم يسم فاعله،كأنه قال:كما يُطوَى السجلُ. و إذا اعتقدت أنه الكاتب كان موضعه الرفع على أنه فاعل، و جعلت المفعول محذوفا،كأنه قال: "طي السجلِ الكتابَ" . (السيد، المرجع السابق،، صفحة 352/2) ،

4. تعدد أوجه االإعراب بين المفعولية و الحالية:

من أوجه النصب على معنى المفعولية و الحال ما أورده في قول الشاعر:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ و لم يَزِدْهَا و لَمْ يُشفِقْ على نَغَصِ الدّخَّالِ

من شواهد سيبويه ذكره على نصب العراك و هو مصدر في موقع الحال ،و الحال لا تكون إلا نكرة ،لكنها معرفة موضوعة موضع النكرات ،قال الأعلم:

"جاز هذا لأنه مصدر ، و الفعل يعمل في المعرفة ،و النكرة ،فكأنه أظهر فعله،و نصبه به ووضع ذلك الفعل موضع الحال فكأنه قال:أرسلها تعترك،وقال الفارسي :
" إن هذه مصادر منصوبة على أنها مفعولات مطلقة للحال المقدرة، أي أرسلها معتركة العراك ،و أفعله مجتهدا جهدك،و مطيقا طاقتك.
أما نحاة الكوفة فيرون أن "العراك" مفعول ثان للفعل "أرسل" بعد أن ضمن أرسل معنى أورد. وزعم ثعلب أن الرواية ،و أوردها و أن العراك مفعول ثان، (سيبويه؛ 2004؛ الكتاب؛ 1181) (جني، المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني، 1954، صفحة 223/1)
ومن أوجه تعدد الإعراب في باب المفعول المحمول على المعنى ما أنشده الأخطل:

مَثْلُ القنَافِذِ هدّاجُونَ قدْ بلغَتْ نَجْرَان أو بَلَغَتْ سَوْآتهِمْ هَجَرُ

و الشاهد مما أورده الصبان في نصب الفاعل،و رفع المفعول به،حين أمن اللبس،و الظاهر أن الشاعر قلب لأن السوآت تبلغ هجر فنصبها،و رفع هجر. قال المبرد :"جعل الفعل للبلدين على السعة ،و هذا هو الصحيح لأن المجاز لم يقع في أحدهما دون الآخر" المقتضب (المبرد، 1979، صفحة 372/1) .
ومنها ما أنشده الفرزدق (الديوان، 1984، صفحة 254) :

وَ عَظُ زَمَانٍ يَا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ مِنَ المَالِ إلّا مُسْحَتا أو مُجْلَفُ

ومنهم من يروي البيت إلا مسحتٌ، أو مجلفٌ،فيرفعهما جميعا،و يحمله على المعنى لأنه إذا قال لم يدع فقد قال لم يبق، و هو مذهب الفرّاء،و الكسائي لأن الفرّاء قال في بعض مسائله التي فرعها على أصول الكوفيين إذا بدأت بالفعل،فقلت:"ضربت عبد الله و زيدا"،كان في زيد الرفع،و النصب ،فإن شئت رفعته بالردّ على التاء و إن شئت نسقته على "التاء" بمعنى التكرير،يريد بالتكرير أن تنوي بالفعل التكرير،كأنك قلت:
"ضربت عبدَ الله و ضربت زيدًا".
إن الفرق بين هذا و الوجه الأول أن الوجه الأول يجري مجرى عطف مفرد على مفرد،أما مع تقدير التكرير فيجري مجرى عطف جملة على جملة.قال الفراء، على ما رواه ابن عصفور (الضرائر، 1989؛ ص19)
و كذلك إن رددته على عبد الله كان لك فيه وجهان:
إن شئت نصبته بالعطف على بنية عبد الله ،و إن شئت بالتكرير ،قال:
و فيه وجه أخر :
أن ترفع زيدا بالردّ على عبد الله ،و إن كان نصبا و ذلك أن الواو لم يظهر معها الفعل،
و جاء بعد تمام الكلام بالاسم فكأنّك قلت:و زيد كذلك أراد أنّك ترفعه بالابتداء ،و تضمر له خبرا،لأن الجملة التي قبله قد تمت، و لم يظهر في الكلام فعل آخر يعمل في زيد،فحسن فيه الابتداء تقدم على خبره.قال الفراء:
" و أنشد الكسائي الشاهد المتقدم و هو بيت الفرزدق.
و ذكر الربعي،و ابن جنّي أن من رفع المسحت، و المجلف روى لم "يدِع" بكسر الدال،و جعلهم من قولهم:
"ودع الرجل في بيته"،أي يدع،فهو وادع،إذا يقى ،
و ذهب الخليل أن الرفع حملا على المعنى، لأن المعنى لم يدع،و لم يبق واحد،و هذه على رواية لم يدع بفتح الدال . و في فتح الدال من "يدع"و نصب مسحتا،و رفع المجلف ففيه أقوال أهمها:
-رفع "مجلف" على أنه خبر لمبتدأ مضمر،و كأنه قال:أو هو مجلف.
-مرفوع بفعل مضمر دلّ عليه يدع،كأنه قال:أو بقي مجلف
- رفع مجلف على أنه مبتدأ محذوف الخبر أي مجلف كذلك، وهو قول الفراء
-رفع مجلف على العطف على الضمير في مسحت (السيد، إصلاح الخلل، 1980، صفحة ص،258).

إلا أن ابن السيد رجح الرفع بالعطف على العظ،و أن مجلف ها هنا مصدر بمعنى التجليف،كأنه قال:و عظ زمان أو تجليف ، و هذا التخريج هو الأرجح. (البغدادي، خزانة الأدب ولب لبان لسان العرب، 1997، صفحة 258/1)

ومن مواضع تعدد أوجه النصب على المفعولية و العطف على الموضع ، قول الشاعر:

مُعَاوِي إِنّنَا بَشَرٌ فَأَسجِحْ فَلَسْنَا بالجِبَالِ و لا الحَدِيدَا

فقد استشهد به سيبويه على جواز العطف على الموضع في أربعة مواضع ،و استشهد به المبرد أيضا على العطف على الموضع في ثلاثة مواضع في المقتضب،إلا أنه ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب ،ما نسب للبغدادي يقوله :

"و قد ردّ المبرد على سيبويه رواية النصب و تبعه جماعة بأنهم رووا الشاهد لما أرادوا كما رُوي عن سيبويه عندما احتج بهذا البيت في عطف المنصوب على المخفوض (جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، 1996، صفحة ص،128) (السيد، إصلاح الخلل، 1980، صفحة 178) .

و من أوجه تعدد أوجه الإعراب بين المفعولية، و الظرفية ما ورد في باب الأمثلة التي تعمل عمل اسم الفاعل، و هي فعول-فعال-مفعال-فعل-و فعيل إلا أن الخلاف في "فَعِلٌ" فقد ذكر سيبويه أننشد قول لبيد:

أَوِ مِسْحَل شَنِجٍ عِضَادَةَ سَمْحَجٍ بِسَرَاتِه نَدَبُ لَهَا وَ كُلُومُ

فـــ"عضادة" منصوب عنده بشنج نصب المفعول به،و لكنه كما قلنا قليل (سيبويه، الكتاب، صفحة 57/1) و ذهب إلى أن شنجا بمعنى مشنج،و أن "عضادة" منصوبة به نصب المفعول به إلّا أن المازني،و الجرمي، و الأصمعي،و أبو عمرو بن العلاء أن "عضادة" منصوب على الظرفية لا على المفعولية (السيد، المسائل و الأجوبة، 2019، صفحة 319)، و احتجوا على صحة ذلك بقول ساعدة بن جؤبة :

حتّى شَآهَا كَلِيلٌ مُوهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابا و بَاتَ اللّيْلُ لم يَنَمِ

و الشاهد نصب الموهن بكليل على رأي ابن يعيش، (يعيش؛ شرح المفصل) 124/1 ،ومن حمل الصفة محمل اسم الفاعل،قول الفرزدق:

كَمْ عَمّةٍ لكَ يَا جَرير و خالةٍ فدعَاءُ قدْ حلبَتْ في عِشَارِي

و الشاهد من النصوص التي استشهد بها سيبويه على أن من العرب من.ينصب تمييز "كم" الخبرية تشبيها بالاستفهامية ،و توجيه الإعراب على الروايات ثلاث:

-نصب "عمة" و "خالة" على أن كم خبرية على لغة من ينصب تمييز "كم"الخبرية كما ذكر سيبويه إلا أنّ المبرد ذهب على أن "كم" استفهامية في البيت،و توجيه ذلك بأ ن الاستفهام ليس على معناه الحقيقي و لكنه على سبيل التهكم ،و السخرية ،و "كم" مبتدأ،خبرها جملة فعلية"قد حلبت".و أفرد الضمير مراعاة للفظ "كم".

- جرّ "عمة"و خالة على أن "كم" خبرية ،و هي مبتدأ خبرها جملة "قد حلبت".
- رفع"عمة" و خالة على الابتداء ،و "كم" منصوبة المحل مفعول مطلق ،أو ظرف،

و أجاز الرضي أن تكون خبرية، أو استفهامية ،على معنى التهكم ،فيقدر "كم حلبةٍ" حلبت بجرّ حلبة على أن "كم" خبرية.و نصب حلبة على أن "كم" استفهامية .

و ذكر السيوطي في الهمع أن ابن السيد رجح رواية النصب، والجرّ أبلغ في موضع الهجاء من رواية الرفع التي تفيد عدد العمات التي لجرير الممتهناب الحلب .و لا إشارة حينها لغرض الهجاء (السيوطي، 2006،

صفحة 154/1)،و (السيد، إصلاح الخلل، صفحة 274)، (الأشموني، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 2008، صفحة 321/2).

وعقب المصنف على الفارسي الذي يرى أن النصب في "عمة" ليس على جهة الاستفهام، و لا مدخل هنا للاستفهام إنما هو إخبار و النصب على أنه شبه "كم" الخبرية بالاستفهامية ،كما يشبه بعض الأشياء ببعض إذا كان بينهما تناسب في بعض الأحوال ،و توسط الربعي القول بينهما فقال:"و الوجه ما قاله أبو علي الفارسي مجازه على أنه استفهم جريرا على وجه التهزء به. (الأشموني، مرجع سابق، صفحة 81/4)،

5. تعدد أوجه الإعراب على أصل السماع:

ومن أوجه تعدد أوجه الإعراب و أثره على المعنى ما اعتمده ابن السيد على السماع ،و الرواية التي إن ثبتت بشيء وجب أن تحمل على ما رواه الراوي،وقد أتت الرواية في أشياء مما يخالف المستعمل،فحملت على ذلك،منها قول الشاعر:

كَمْ بجُودِ مُقْرِفٍ نَالَ العُلَى و كَرِيمٌ بَخْلُه قدْ وَضَعْهُ

فقد احتج به على جواز الرفع و النصب،و الجر في "مقرف"،فالرفع على أن تجعل كم ظرفا دلالة على تكثير المرار،و ترفع "مقرف"على الابتداء ، و ما بعده خبر،و التقدير كم مرة مقرف نال العلا.

وقد يصح النصب على التمييز لقبح الفصل بينه و بين كم في الجّر،و أما جرّ "مقرف"، فعلى أنه أجاز الفصل بين كم و ما عملت فيه بالمجرور ضرورة ،و حالة "كم" في الموضعين موضع رفع بالابتداء ،و التقدير أنه كثير من المقرفين نال العلا. (المبرد، مرجع سابق، صفحة 61/3) (سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، صفحة 297/1) .و (خلخال؛ مفهم الإعراب عند سيبويه، د.ت (ص14)

06. تعدد أوجه الإعراب من دلالة الحروف:

ومن مواضع تعدد أوجه الإعراب في الحروف و أثرها في توجيه المعنى ما أنشده سيبويه حين تعرض لمعنى "مما"،التي تأتي بمعنى "ربما" قال: انشد أبو حيّة النميري:

و إنّا لمِمَّا يَضْرِبُ الكبشَ ضربة عَلَى رَأْسِهِ تُلْقِي اللسانَ منَ الفَمِ

و الأصل "من"زيدت عليها "ما" وقال ابن هشام:الظاهر أن "من"فيها ابتدائية ،وما مصدرية و ذكر ابن هشام في المغني قول النحاس:أو إن شئت جعلت "ما"بمعنى الذي ،و رفعت "الكبش" (سيبويه، الكتاب، مرجع سابق، صفحة 477/1) ، و كان الأخفش يرويه أيضا بالرفع. (الشجري، 1992، صفحة 244/2)، (هشام، 1978)، (البغدادي، شرح أبيات المغني، 1993، صفحة 212/3).

و من أيضا مسائل تعدد مجيئ أخوات كان التي لا يليها ما انتصب بغيرها في باب النواسخ

قال الشاعر:حميد الأرقط :

فَأَصْبحُوا و النّوَى عَالِي مُعَرّسِهِم وَ لَيْس كُلَّ النَوى تلقى المسَاكِينُ

قال ابن السيد معقبا على الشاهد:

لو كان "كل" على ليس و لا إضمار في " ليس" لم يكن إلا الرفع في "كل" ،و لكنه انتصب على الفعل "يلقي. (السيد، إصلاح الحلل، مرجع سابق، صفحة 405)" قال:

"و لا يجوز أن تحمل "المساكين" على "ليس" وقد قدمت فجعلت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول.و هذا لا يحسن و لا يجوز لو قلت"كانت زيدا الجمى تأخذ،أو تأخذ الحمى لم يجز.و هذا لم يجزه سيبويه و على هذا مذهب نحاة البصرة ،إلا أن الكوفيين أجازوا ذلك، و احتجوا بقول الفرزدق:

قَنَافِذُ هدَّاجُونَ حولَ بيُوتِهِم بِمَا إِيَّاهم عَطِيةُ عَوَّدَا

و البصريون لا يرون في الشاهد حجة،و يتألونه على إما إضمار في كان،أو أن تكون كان زائدة." (السيرافي، 1978، صفحة 124/1)، (بابشاذ، 1978، صفحة 125/1). و الظاهر أن ابن السيد يوافق سيبويه و البصريين. فيما ذهبوا إليه (السيد، إصلاح الخلل، مرجع سابق، صفحة ص،153)و (يعقوب؛ الأوجه الإعرابية و أثرها في توجيه المعنى في كتاب الشعر للفارسي؛ مجل؛ ص15؛ عدد41)
وقد ذكر أن المبتدأ قد يخبر عنه بأشياء لا يصح أن يخبر به عما عملت فيه "إن" كالتحضيض،و الدعاء و الاستفهام،و الأمر،و النهي،وقد جاء الإخبار عن"إن"بالنهي بالشعر قول الجميح بن المنقذ:

وَ لَوْ أصَابَتْ لَقَالَتْ وَهْيَ صَادِقَةٌ إنَّ الرِيَاضَةَ لا تُنْصِبْكَ للشّيْبِ

و في دخول "إن" على ما خبره معنى النهي ففيه خلاف ،وقد صحّح ابن عصفور جوازه (البغدادي، خزانة الأدب ، مرجع سابق، صفحة 323/2)

7. منهجه في تحليل الشواهد:

إن المطّلع لمصنفات ابن السيد ،و من خلال القراءة المتأنية بلحظ طريقته في شرح النص،و كيفية تخريج و تأويل دلالاته بفضل الوظائف النحوية ،و احتمالات المعنى المأخوذ من كلمة"سجل" في قول الشاعر:
"طَوَيْتُ الصبَا طيَّ السِّجلِ وَ زَارَنِي" و كيف أن توظيفه للنحو لم يكن للإعراب و شرح القاعدة،إنما أداة للتحليل،و بيان اللمسة البيانية فيه.
و كما اشتغل ابن السيد بتحديد أوجه الإعراب في الكلمة المعربة كان اهتمامه أيضا بالكلمة المبنية التي ترد في الشاهد النحوي،فيبدأ ببيان حركتها الإعرابية ،ثم المعاني التي تدل عليها في السياق الواردة فيه من ذلك ما ذكره معلقا على كلمة"كفاف"في الشاهد الشعري:

أَوْدَى فَلَيْتَ الحَادِثَاتِ كَفَافِ مَالُ المَسِيفِ و عَنْبَرُ المُسْتَافِ

قال:
"...و كفاف:اسم مبني على الكسر، وهو يستعمل في الكلام على معنيين:أن يكون أسما لفعل الأمر تقول:كفاف يا رجل،وتقصد "أكفف" و قولك: "نزال "أي انزل،و الثاني أن يكون بمعنى اسم المصدر فيكون معدولا على الكفة،كما عدل فجار عن الفجرة. (السيد، إصلاح الخلل،تح حمزة النشرتي، صفحة 196) .
إن القارئ لشواهد ابن السيد يلمس ذلك الاطراد للأسماء في الكثير من النماذج التي أوردها في مختلف قضايا النحو مميزا،و مرشحا إعرابا على آخر منها ما ناقشه في نصب كلمة"عين" في الشاهد الذي يقول:

وَ الأمْرُ لله كُمْ أوْدَى فَتىً وَ مضَى عينًا وَ خلَفَ أطفَالًا مُضَاعينَان

قال: "و نصب "عينا"،و الأجود رفعه على الصفة لفتى،ولكن الشاعر اختار النصب للصناعة ،لأنه أراد المماثلة،لقوله:"مضى عينا، ومضاعينا،فقرن بين مضى الفعل الماضي،بقوله:
"عينا"،فجاء مجانسا لقوله:
"مضاعينا"، و هو جمع مضاع. (السيد، شرح المختار ، 1980، صفحة 398/2) ،

8.خاتمة

و ما يمكن قوله في نهاية هذه الورقة البحثية إن توثيق العلاقة بين أوجه الإعراب و تعددها، و بين المعاني و الدلالات يقتضي صحة المعنى أولا، و تطوره، و ارتقاؤه ثانيا، فتعدد أوجه الإعراب في شروحات ابن السيد قد اختلفت أصنافها، فقد تتعدد للفظة الواحدة ،كما تعددت روايات الشاهد النحوي و هذا راجع للسياقات و مواضع المقام الذي يذكر في الشاهد النحوي ،كما تعددت حالات تعدد أوجه الإعراب بين الرفع و الرفع و بين الرفع،و النصب، و بين النصب و النصب،و في أنواع الجمل الاسمية،و الفعلية ،و حتى أشباه الجمل و في معاني حروف الجر،و الشرط،و الاستفهام،و غيرها من القضايا التي تربط بالبعد البلاغي في النصوص لذا

يمكننا القول :إن ظاهرة تعدد أوجه الإعراب في التراث العربي متأصلة منذ نشأة النحو العربي،وذلك لقراءة النص القرآني قراءة سليمة ،وبسط معانيه على وجوه دلالية متعددة تزيد من بلاغة النص القرآني و إعجازه إلا أنه لا بد الإشارة إلى إعادة استقراء، و ضبط هذه الظاهرة ،و تخليص القواعد النحوية من كثرة التأويلات و المبالغة في التعسف ،و الاعتماد على التفسيرات وفق آليات لسانية حديثة و تمكين المتعلمين من التقرب من هذا العلم و فهمه ،،فقد تكون للكلمة الواحدة أوجه إعرابية متعددة، لأسباب دلالية يقصدها المتكلم يفضل تخريجها لغاية قد تبتعد أحيانا عن العلمية ،و الموضوعية

9.المصادر والمراجع

1-- أبو جناح صاحب: 2008 ابن السيد البطليوسي اللغوي الأديب،.بغداد،العراق، ط1،مركز البحوث و الدراسات الإسلامية.

2- ابن السيد، 2019المسائل و الأجوبة ،تعليق،وليد محمد الشراقبي،ط1،مكتبة قنديل للنشر و التوزيع،العراق.

3- ابن جني 1954المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ،تح ابراهيم مصطفى،و عبد الله أمين ،ط1، القاهرة-مصر وزارة الثقافة .

4-السيرافي1976،شرح ابيات سيبويه،تح،محمد علي سلطان،،ط1، سوريا،،..مطبوعات مجمع اللغة العربية.

5-ابن عصفور 1999،ضرائر الشعر،،تح،خليل عمران منصور،ط1 بيروت ،،،دار الكتب العلمية.

6-ابن يعيش2001،شرح المفصل،تح،أميل بديع يعقوب،ط1، بيروت،دار الكتب العلمية .

7-ابن هشام،،1964مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،،تح،مازن المبارك،ط1،دمشق ،دار الفكر.

8-البغدادي،1993.شرح أبيات مغني اللبيب،تح،عبد العزيز رباح،و يوسف الدقاق،ط1، دمشق،سوريا دار الثقافة العربية.

9-محمد عبد الفتاح 2006.الخطيب،ضوابط الفكر النحو ي،دراسة تحليلية للأسس الكلية التي بني عليها النحاة آراءهم،ط1، القاهرة ،مصر دار البصائر.

10-فاضل السمرائي2000،معاني النحو،ط1، عمان،الأردن،.دار الفكر.

11-سيبويه ،2004الكتاب،تح،عبد السلام هارون،ط4،القاهرة،مصر ،مكتبة الخانجي.

12-السيرافي2009،شرح كتاب سيبويه،تح،محمد عوني،عبد الرؤوف،ط2، القاهرة،مصر ،دار الكتب .

13-السيوطي،2006همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،تح،أحمد شمس الدين،ط2،دار الكتب العلمية بيروت،لبنان.

14-الأشموني،2008،حاشية الصبان على شرح الأشموني،تحابراهيم شمس الدين،ط2، بيروت،لبنان دار الكتب.

13-صبرة محمد حسنين، 2006،تعدد التوجيه النحوي،مواضعه،أسبابه نتائجه،ط1،دار غريب ،القاهرة،مصر.

14- الفرزدق،الديوان، 1984،تح،كرم البستاني،ط2،دار بيروت،لبنان، للطباعة .

15- ليث عبيد،سلام موجد خلخال، د.ت ، مفهوم الإعراب في كتاب سيبويه،-دراسة في تحليل الكلام و ارتباطه بالمعنى،مقال مجلة الكلية الاسلامية،النجف،العراق،عدد،41،المجلد ،1.

16-وسام يعقوب هلال،2021 ، تعدد الأوجه الإعرابية و أثرها في توجيه المعنى في كتاب الشعر لأبي علي الفارسي ، مجلة كلية التربية،واسط،العراق،العدد43.

17-شرح المختار من لزوميات أبي العلاء 1980،تح،حامد عبد المجيد،الهيئة العامة للكتاب،مصر.

18-ابن جني، 1996،المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تح: علي النجدي ناصف، ط2، الجمهورية العربية المتحدة، المجلس الأعلى لإحياء التراث الإسلامي، القاهرة .

17-المبرد،1979المقتضب،تحقيق:محمدعبدالخالق.عظيمة،ط2القاهرة.

18-الكيلاني محمد،2007،دور المعنى في توجيه القاعدة النحوية من خلال معاني القرآن،دراسة تحليلية،ط1،الأردن،دار وائل.